عجز الضوابط الهشة عن منع بلدان الاتحاد الأوروبي من بيع الأسلحة إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان

حذَّر ائتلاف يضم RR منظمة غير حكومية أوروبية اليوم من أن ضوابط الاتحاد الأوروبي للحد من الأسلحة لا تتميز بالقوة الكافية لمنع وقوع الأسلحة في أيدي غير أمينة. وقال الائتلاف إن ثمة ثغرات رئيسية في مدونة قواعد السلوك التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، والتي يجب تعزيزها بلا تأخير.
وتأتي هذه الدعوة مع إطلاق هذه المنظمات غير الحكومية تقريراً بعنوان "إحكام السيطرة: من أجل مدونة قواعد سلوك أكثر فعالية للاتحاد الأوروبي" (أنظر: eu.org-http://www.amnesty ابتداء من الساعة MMKMN بتوقيت غرينيتش من صبيحة PM سبتمبر/ أيلول، أو الاتصال بمكتب منظمة العفو الدولية في الاتحاد الأوروبي للحصول على نسخ مسبقة).
وصرح ديك أوستنغ، مدير مكتب منظمة العفو الدولية في الاتحاد الأوروبي أن "مدونة الاتحاد الأوروبي تعتبر خطوة أولى، ولكنها لا تفي بهدفها المتمثل في ضمان فرض ضوابط على الصادرات في جميع أنحاء أوروبا. فدول الاتحاد الأوروبي لا تزال تورِّد أسلحة إلى بلدان ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتعاني من عدم الاستقرار الداخلي".
وقال هنري سميث، من منظمة "سيفرويرلد" (من أجل عالم أكثر أمناً) إن "الاتحاد الأوروبي يقول كلاماً حسناً، ولكن الحقيقة تقول إن الدول الأعضاء فيه لا تزال تقوم بتصدير معدات دفاعية في الوقت الذي يجب ألا تفعل ذلك، ويبين هذا التقرير ما ينبغي القيام به لمنع هذه الانتهاكات".
ففي الفترة NVVQ-OMMN، قام الاتحاد الأوروبي بتصدير أسلحة إلى الدول النامية تقدر قيمتها بعشرة بلايين دولار أمريكي، أي حوالي ثلث مجموع الأسلحة التي تلقتها تلك البلدان. وقد أبرزت أبحاث جديدة أُجريت ضمن حملة الحد من الأسلحة عدداً من الحالات التي تُظهر كيف يتم التحايل على ضوابط الاتحاد الأوروبي على صادرات الأسلحة بهدف تسهيل وصول الأسلحة الأوروبية إلى أيدي مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ومن بين أشكال التحايل:

- المحركات الألمانية تتحايل على الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على تصدير الأسلحة إلى الصين وميانمار/ بورما: لم يتمكن نظام الحكومة الألمانية الخاص بالحد من الصادرات من منع استخدام محركات الديزل Deutz AG في ناقلات الجنود المصفحة في بلدان خاضعة للحظر على الأسلحة من جانب الاتحاد الأوروبي (مثل الصين) أو تصدير العربات فيما بعد إلى بلدان خاضعة للحظر (أوكرانيا إلى ميانمار/ بورما).
- تصدير أجزاء من الطائرات المروحية الأوروبية إلى نيبال: تقوم الهند بتصنيع طائرات مروحية هجومية بتعاون وثيق مع الشركة الفرنسية "يوروكبتر". وقد قامت الهند فيما بعد بتصدير الطائرات المروحية إلى نيبال، على الرغم من سوء استخدام هذه الطائرات ضد المدنيين والمتمردين من قبل قوات الأمن النيبالية. كما تم تزويد هذه الطائرات المروحية بأجزاء أو أنظمة فرعية من بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.
- تحويل إنتاج أسلحة عسكرية نمساوية صغيرة إلى ماليزيا: وقَّعت شركة "ستير مالينكر" النمساوية التي تصنع البنادق اتفاقية مع الحكومة الماليزية لتصنيع أسلحتها الحربية. ولدى ماليزيا خطط عدوانية لتصدير هذه الأسلحة التي لن تكون محكومة بمدونة الاتحاد الأوروبي.

وتوضح هذه الحالات أنه على الرغم من مدونة قواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في العام NVVU، فإن الضوابط المفروضة على الصادرات في بلدان الاتحاد الأوروبي لا تزال تنطوي على مواطن ضعف وثغرات. ومن المقرر إتمام مراجعة المدونة، التي تجري حالياً، في ظل الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي، بيد أن المنظمات غير الحكومية تقول إنه لا يبدو في الأفق أن ثمة إرادة سياسية لتنفيذ التغييرات الضرورية لإحداث تغيير.
أما جوستين فورسيث، مدير السياسات في منظمة أوكسفام، فقال: "إن مدونة الاتحاد الأوروبي عجزت منذ وقت طويل عن منع وصول الأسلحة إلى حيث يجب ألا تصل. ويبين هذا البحث الجديد الحاجة الملحة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بالحد من تجارة الأسلحة بروح المسؤولية. فها نحن نرى مئات الآلاف من الأشخاص الذين يُقتلون في كل عام بفعل الأسلحة. ويجب أن تشكل أوروبا نموذجاً يُقتدى به في هذا العالم".
وتوصي المنظمات غير الحكومية بتعزيز المدونة، بحيث تتضمن ما يلي:

- تشديد معايير المدونة: إن الصياغة الحالية الغامضة لمعايير المدونة تسمح بوجود تفسيرات مختلفة بشكل فضفاض من قبل الدول الأعضاء. إن تشديد الصياغة من شأنه أن يساعد على منع الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات غير مسؤولة بشأن منح تصاريح التصدير.
- تنظيم عملية منح تراخيص الإنتاج فيما وراء البحار: إن جميع الاتفاقيات الخاصة بتنظيم ترخيص الإنتاج فيمار وراء البحار والتي تشمل شركات تابعة للاتحاد الأوروبي يجب أن تخضع بشكل كامل لإجراءات ترخيص الصادرات.
- تطبيق المدونة على أجزاء الأسلحة: ينبغي تطبيق المدونة بشكل صارم على تصدير الأجزاء والأنظمة الفرعية للأسلحة، فضلاً عن الأسلحة الكاملة.
- تشديد عمليات حظر الأسلحة: ينبغي منع أسلحة الاتحاد الأوروبي وأجزاؤها من أن تجد طريقها إلى بلدان أو جهات خاضعة للحظر، سواء بشكل مباشر أو عبر بلدان ثالثة.
- ضمان قيام جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بنشر تقارير سنوية حول صادرات الأسلحة: إن تعزيز الشفافية في قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بصادرات الأسلحة من شأنه تقليص إمكانية قيام الدول الأعضاء بتصدير هذه الأسلحة على نحو غير مسؤول. ويتعين على جميع الدول الأعضاء إصدار تقارير سنوية علنية.

إن حملة الحد من الأسلحة، التي كشفت النقاب عن هذه الحالات، تتضمن المطالبة بوضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة تكون ملزمة قانونياً. وإن تشديد مدونة الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يمثل خطوة رئيسية باتجاه هذا الهدف.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

- المملكة المتحدة: فلورا بوتسفورد، أوكسفام، هاتف: PNOQVU NUSR(M) MMQQ
وأليس هتشنسون، سيفرويرلد، هاتف: QSQS POQ OMT(M) MMQQ
- بروكسل: ماجيلا آننغ، مكتب منظمة العفو الدولية في الاتحاد الأوروبي، هاتف: TP OT RQU O MMPO
- هولندا: ميتشا هوليستيل، باكس كريستي، هاتف: QUT QOU PMO PN MM

تنويه للمحررين:

- سيُطلق التقرير المعنون بـ "إحكام السيطرة: من أجل مدونة قواعد سلوك أكثر فعالية للاتحاد الأوروبي" في الساعة NMKPM من هذا اليوم، الأربعاء الموافق OV سبتمبر/ أيلول OMMQ.
- سيعقد مؤتمر بين المنظمات غير الحكومية والمسؤولين في الاتحاد الأوروبي حول مراجعة مدونة قواعد السلوك التي ستجري يوم الخميس الموافق PM سبتمبر/ أيلول. وستستضيف الرئاسة الهولندية للاتحاد الأوروبي هذه الفعالية.
- ستكون تفاصيل دراسة الحالات التي تم جمعها ضمن حملة الحد من الأسلحة وفي التقرير نفسه متاحة على موقع شبكة المعلوماتية: eu.org-http://www.amnesty.